السياسة التشريعية التجارية وحماية الاستثمار
دراسة مقارنة في البيئة القانونية بين مصر والجزائر

تأليف
د. محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة
ينبوع الحنان الذي لا ينضب
وصانعة الدعاء التي كانت وراء كل نجاح

وإلى روح أبي العزيز
رمز العطاء ومعلم الأول
الذي غرس فيّ أن الشرف قبل الربح

لكما أهدي هذا الجهد
لعل الله يجعله في ميزان حسناتكما

ويرضى عنكما كما رضيتُ عنكما والديّ

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

التقديم

تعد السياسة التشريعية التجارية حجر الزاوية في بناء بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة. فالقانون التجاري ليس مجرد أداة لتنظيم المعاملات، بل هو البنية التحتية القانونية التي تحدد مخاطر الاستثمار وعوائده. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبح لزاماً على الدول النامية ومنها مصر والجزائر مراجعة تشريعاتها التجارية لضمان مواكبتها للمتغيرات الدولية مع الحفاظ على السيادة الاقتصادية الوطنية.

يأتي هذا الكتاب ليقدم قراءة نقدية معمقة للسياسة التشريعية التجارية في كل من مصر والجزائر، مع التركيز على مدى فعالية هذه التشريعات في حماية المستثمر وتعزيز المنافسة العادلة. إن التشابه التاريخي بين النظامين القانونيين في البلدين يجعل

المقارنة بينهما ذات قيمة علمية وعملية عالية، حيث يمكن الاستفادة من التجارب الإصلاحية لكل دولة في تطوير الأخرى.

إن الهدف من هذا العمل هو تجاوز السرد النظري إلى التحليل التطبيقي، من خلال دراسة الثغرات التشريعية، والاجتهادات القضائية، والتحديات التي تواجه رجال الأعمال في الواقع العملي. آمل أن يكون هذا الكتاب مرجعاً مفيداً للباحثين والمشرعين ورجال الأعمال، وساهماً في إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة مقارنة جادة.

الفهرس

الفصل الأول: أسس السياسة التشريعية التجارية وأهدافها الاقتصادية
الفصل الثاني: بيئة تأسيس الشركات وتبسيط الإجراءات الإدارية
الفصل الثالث: حماية المستثمر الأجنبي وضمانات نقل الأرباح

الفصل الرابع: النظام الضريبي التجاري وحوافز الاستثمار
الفصل الخامس: قانون العمل والعلاقات الصناعية في المنشآت التجارية
الفصل السادس: حماية المستهلك كجزء من السياسة التجارية
الفصل السابع: النظام المصرفي وتمويل المشاريع التجارية
الفصل الثامن: المنازعات التجارية وسرعة الفصل فيها
الفصل التاسع: مكافحة الفساد المالي والإداري في المعاملات التجارية
الفصل العاشر: التكامل الاقتصادي المصري الجزائري وآفاق المستقبل
الخاتمة العامة
المراجع والمصادر

الفصل الأول
أسس السياسة التشريعية التجارية وأهدافها الاقتصادية

أولاً: مفهوم السياسة التشريعية التجارية
تشير السياسة التشريعية التجارية إلى مجموعة المبادئ والأهداف التي يسترشد بها المشرع عند سن القوانين المنظمة للنشاط التجاري. ولا تقتصر هذه السياسة على النصوص القانونية فحسب، بل تشمل أيضاً التوجهات الحكومية نحو الخصخصة، تحرير الأسواق، وجذب الاستثمار الأجنبي. في مصر، تتجه السياسة التشريعية نحو تحرير الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص، بينما في الجزائر، تشهد السياسة تحولاً تدريجياً من الهيمنة الحكومية نحو فتح قطاعات واسعة للاستثمار الوطني والأجنبي مع الحفاظ على قطاعات استراتيجية.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية للتشريع التجاري
يهدف التشريع التجاري إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية كبرى، منها ضمان استقرار المعاملات، حماية الائتمان التجاري، وتشجيع المنافسة الشريفة. كما يسعى إلى توفير بيئة قانونية آمنة تقلل من تكاليف ممارسة الأعمال. في كلا البلدين، هناك تركيز متزايد على ربط التشريع التجاري بأهداف التنمية المستدامة، مما يستدعي تحديث القوانين باستمرار

لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ثانياً: التحديات المشتركة في صياغة التشريع
تواجه مصر والجزائر تحديات مشتركة في صياغة السياسة التشريعية، أبرزها التوازن بين جذب الاستثمار وحماية الاقتصاد الوطني، وبين المرونة القانونية والصرامة الإجرائية. كما أن سرعة تطور التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية تفرض ضغوطاً مستمرة على المشرع لتحديث النصوص قبل أن تصبح قديمة upon issuance.

الفصل الثاني
بيئة تأسيس الشركات وتبسيط الإجراءات الإدارية

أولاً: إجراءات التأسيس في مصر
شهدت مصر إصلاحات تشريعية كبيرة لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، من خلال إنشاء نافذة موحدة للاستثمار وتفعيل التوقيع الإلكتروني. يهدف قانون الاستثمار الجديد إلى تقليل المدة الزمنية للتأسيس إلى أيام محدودة، وإلغاء العديد من الموافقات الأمنية

والإدارية المسبقة التي كانت تعيق بدء النشاط. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة رغم التحول الرقمي.

ثانياً: إجراءات التأسيس في الجزائر
اتبعت الجزائر نهجاً مشابهاً من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تهدف إلى تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات. تم تخفيض رأس المال الأدنى لبعض أنواع الشركات، وتبسيط إجراءات التسجيل في السجل التجاري. ورغم هذه الجهود، لا يزال المستثمرون يواجهون بعض البيروقراطية في الحصول على الرخص sectorية خاصة في المجالات الصناعية والخدمية الكبرى.

ثانياً: مقارنة الكفاءة الإجرائية
عند المقارنة، يتضح أن النظام المصري قطع شوطاً أكبر في الرقمنة الكاملة للإجراءات، مما قلل من الاحتكاك المباشر بين المستثمر والموظف الحكومي وخفض فرص الفساد الإداري الصغير. بينما لا يزال النظام الجزائري يعتمد بشكل أكبر على الحضور الشخصي في بعض المراحل، رغم الجهود المبذولة

لتحديث الإدارة العامة.

الفصل الثالث
حماية المستثمر الأجنبي وضمانات نقل الأرباح

أولاً: الضمانات القانونية في التشريع المصري

يوفر القانون المصري ضمانات قوية للمستثمر الأجنبي، منها عدم جواز تأميم أو مصادرة الأموال إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وحق تحويل الأرباح والعملات إلى الخارج. كما يسمح القانون بتملك الأجانب للعقارات اللازمة لنشاطهم الاستثماري.
وتلعب هيئة الاستثمار دوراً محورياً في تذليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب عبر خدمات ما بعد التأسيس.

ثانياً: الضمانات القانونية في التشريع الجزائري

شهد التشريع الجزائري تطوراً ملحوظاً بقانون الاستثمار الجديد الذي ألغى قاعدة الخمسين واحداً وخمسين في قطاعات غير استراتيجية، مما فتح المجال لملكية أجنبية كاملة. كما تم تعزيز ضمانات نقل

الأرباح وحماية رؤوس الأموال من المصادرة التعسفية. ومع ذلك، لا يزال هناك حذر لدى بعض المستثمرين الأجانب بسبب تقلبات السياسات النقدية وصعوبات تحويل العملات في فترات معينة.

ثانياً: تحديات تحويل العملات
تعتبر مشكلة توفير العملات الصعبة وتحويل الأرباح من التحديات المشتركة، خاصة في فترات انخفاض الاحتياطي النقدي. في مصر، تم تعويم الجنيه لتحرير سوق الصرف، مما سهل عمليات التحويل ولكن بتكلفة أعلى. في الجزائر، لا يزال السوق مقيداً نسبياً، مما يؤثر على جاذبية البيئة الاستثمارية للمستثمرين الذين يخططون لإخراج أرباحهم بانتظام.

الفصل الرابع
النظام الضريبي التجاري وحوافز الاستثمار

أولاً: الهيكل الضريبي في مصر
يعتمد النظام الضريبي المصري على ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة. وقد شهدت السنوات الأخيرة

تعديلات لدمج الضرائب وتبسيط الإجراءات عبر المنظومة الإلكترونية. تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة والقطاع الصناعي إعفاءات ضريبية مؤقتة لجذب الاستثمارات. ومع ذلك، يشكو رجال الأعمال من تعدد الجهات الرقابية الضريبية وأحياناً تضارب التفسيرات القانونية للوعاء الضريبي.

ثانياً: الهيكل الضريبي في الجزائر
يمر النظام الضريبي الجزائري بمرحلة إصلاحية شاملة تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي وتخفيف العبء على المؤسسات الإنتاجية. توجد إعفاءات كبيرة للمؤسسات الناشئة وللاستثمارات في الجنوب والولايات الداخلية. التحدي الرئيسي يكمن في التعقيد الإداري للإقرارات الضريبية وصعوبة التنبؤ بالأعباء الضريبية المستقبلية في ظل تعديلات قوانين المالية السنوية.

ثانياً: أثر السياسة الضريبية على الاستثمار
تؤثر الاستقرار الضريبي بشكل مباشر على قرارات الاستثمار طويلة الأجل. المستثمر يحتاج إلى يقين قانوني بشأن التزاماته الضريبية لسنوات قادمة. في

هذا الصدد، يعد استقرار التشريع الضريبي في مصر نسبياً أفضل من التعديلات السنوية المتلاحقة في قوانين المالية الجزائرية، مما يمنح المستثمر المصري بيئة أكثر قابلية للتخطيط المالي.

الفصل الخامس
قانون العمل والعلاقات الصناعية في المنشآت التجارية

أولاً: مرونة سوق العمل في مصر

يسعى التشريع المصري لتحقيق توازن بين حماية حقوق العمال ومرونة سوق العملة لجذب الاستثمار. سمحت التعديلات الحديثة بأنواع عقود عمل محددة المدة وعقود العمل الجزئي. ومع ذلك، لا تزال إجراءات فصل العمال معقدة ومكلفة على أصحاب الأعمال، مما قد يثبط من روح التوظيف الرسمي في الشركات الكبيرة.

ثانياً: قانون العمل في الجزائر

يتميز قانون العمل الجزائري بحماية قوية جداً للعامل، مما يجعل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة إجراءً

صعباً جداً يتطلب مبررات قوية وإجراءات إدارية معقدة. هذه الحماية رغم أهميتها الاجتماعية، قد تشكل عبئاً على المؤسسات التجارية في أوقات الأزمات الاقتصادية، وتدفع البعض نحو التشغيل غير الرسمي لتجنب التعقيدات القانونية.

ثانياً: الحوار الاجتماعي والنقابات
تلعب النقابات العمالية دوراً مؤثراً في كلا البلدين. في مصر، هناك تطور في مفهوم الحوار الاجتماعي الثلاثي بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال. في الجزائر، تعدد النقابات أعطى صوتاً أقوى للعمال، ولكن يؤدي إلى توترات في العلاقات الصناعية تؤثر على استقرار الإنتاج في المنشآت التجارية الكبرى.

الفصل السادس
حماية المستهلك كجزء من السياسة التجارية

أولاً: الأطر القانونية لحماية المستهلك في مصر
صدر قانون حماية المستهلك في مصر لتعزيز حقوق المستهلكين ضد الغش التجاري والإعلانات المضللة.

تم إنشاء جهاز حماية المستهلك بسلطات رقابية وعقابية واسعة. هناك تركيز متزايد على حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية، مع إلزام المواقع الإلكترونية بالإفصاح عن بيانات السلعة وسياسات الإرجاع.

ثانياً: الأطر القانونية لحماية المستهلك في الجزائر
تعتمد الجزائر على قوانين تتعلق بالمنافسة والأسعار وقمع الغش التجاري لحماية المستهلك. توجد جمعيات نشطة لحماية المستهلك تلعب دوراً في الرقابة المجتمعية. التحدي يكمن في فعالية الرقابة الميدانية على الأسواق وضبط الأسعار في ظل تقلبات السوق العالمية وتأثيرها على السلع المستوردة.

ثانياً: العلاقة بين حماية المستهلك والمنافسة
حماية المستهلك ليست بمعزل عن قانون المنافسة، فالممارسات الاحتكارية تضر بالمستهلك نهائياً. في كلا البلدين، هناك تنسيق متزايد بين جهات حماية المنافسة وجهات حماية المستهلك لضمان سوق عادل يضمن جودة السلع وأسعاراً معقولة، مما يعزز ثقة الجمهور في السوق المحلي ويشجع الاستهلاك

الداخلي.

الفصل السابع
النظام المصرفي وتمويل المشاريع التجارية

أولاً: دور البنوك في التمويل التجاري بمصر

يشهد القطاع المصرفي المصري تطوراً كبيراً في أدوات التمويل، بما في ذلك التمويل متناهي الصغر وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. البنك المركزي المصري شجع البنوك على توجيه نسبة من محفظتها للقطاع الصناعي والزراعي. ومع ذلك، لا تزال أسعار الفائدة المرتفعة تشكل عبئاً على تكلفة التمويل بالنسبة للتجار وأصحاب المشاريع الناشئة.

ثانياً: دور البنوك في التمويل التجاري بالجزائر

يمثل التمويل البنكي في الجزائر المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات، حيث لا تزال سوق الأوراق المالية محدودة النشاط مقارنة بالقطاع المصرفي. هناك جهود لتعزيز التمويل الإسلامي كخيار بديل. التحدي الأكبر يتمثل في شروط الضمانات المطلوبة من البنوك والتي

قد تكون صعبة المنال للمؤسسات الصغيرة حديثة التأسيس.

ثانياً: التكنولوجيا المالية والشمول المالي
يتجه كلا البلدين نحو تعزيز الشمول المالي عبر المحافظ الإلكترونية والدفع الرقمي. هذا التحول يقلل من الاعتماد على النقد ويوفر بيانات ائتمانية تساعد البنوك في تقييم مخاطر التمويل التجاري. نجاح هذا التحول يعتمد على البنية التحتية الرقمية وثقة الجمهور في الأنظمة المصرفية الحديثة.

الفصل الثامن
المنازعات التجارية وسرعة الفصل فيها

أولاً: القضاء التجاري في مصر
تتميز مصر بوجود دوائر تجارية متخصصة في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض، مما يساهم في توحيد الاجتهاد القضائي. كما تم إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة للفصل في منازعات الاستثمار والأوراق المالية. سرعة الفصل في الدعاوى تحسنت نسبياً،

لكن كثرة درجات التقاضي قد تطيل أمد النزاع في بعض الحالات المعقدة.

ثانياً: القضاء التجاري في الجزائر
يشهد القضاء الجزائري جهوداً لتحديث الغرف التجارية في المجالس القضائية. هناك تركيز على تدريب القضاة على المستجدات التجارية الدولية. ومع ذلك، لا يزال العبء على القضاء كثيفاً، مما يؤثر على سرعة إصدار الأحكام. يلجأ الكثير من المتعاملين الكبار إلى التحكيم لتجنب بطء الإجراءات القضائية التقليدية.

ثانياً: دور التحكيم في فض المنازعات
يعد التحكيم البديل المفضل للمنازعات التجارية الكبرى في كلا البلدين. مصر لديها مركز إقليمي رائد للتحكيم يجذب منازعات من جميع أنحاء المنطقة. الجزائر تسعى لتطوير مركزها للتحكيم ليكون منافساً إقليمياً. تفعيل أحكام التحكيم وتنفيذها محلياً يعد مؤشراً هاماً على جدية البيئة القانونية في جذب الاستثمار الأجنبي.

الفصل التاسع
مكافحة الفساد المالي والإداري في المعاملات التجارية

أولاً: الأطر القانونية لمكافحة الفساد في مصر

أنشأت مصر هيئات رقابية متخصصة مثل هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات لمكافحة الفساد في المعاملات التجارية والعقود الحكومية. تم تجريم الرشوة والغسل الأموال بعقوبات مشددة. هناك حملات مستمرة لتفعيل النزاهة في المناقصات والممارسات التجارية، مما يعزز ثقة المستثمرين في شفافية السوق.

ثانياً: الأطر القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر

تعتمد الجزائر على أجهزة رقابية قوية وهيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. تم تشديد العقوبات على تبديد المال العام والفساد في الصفقات الاقتصادية. التحدي يكمن في تفعيل هذه النصوص على أرض الواقع وضمان استقلالية الأجهزة الرقابية عن التأثيرات الإدارية أو السياسية لضمان فعالية المحاسبة.

ثانياً: أثر الفساد على تكلفة الأعمال
الفساد يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال بشكل غير مباشر وغير مباشر، ويخلق بيئة غير عادلة حيث تربح الشركات غير الكفؤة بسبب علاقاتها بدلاً من جودة منتجاتها. مكافحة الفساد ليست فقط مسألة أخلاقية، بل هي ضرورة اقتصادية لتحسين ترتيب الدول في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال وجذب الاستثمار الجاد.

الفصل العاشر
التكامل الاقتصادي المصري الجزائري وآفاق المستقبل

أولاً: أطر التعاون التجاري الثنائي
توجد اتفاقيات تجارية بين مصر والجزائر ضمن إطار جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومع ذلك، لا يزال حجم التبادل التجاري بين البلدين دون المستوى المأمول مقارنة بحجم اقتصاديهما. هناك حاجة لتفعيل بروتوكولات تعاون محددة لإزالة الحواجز غير الجمركية وتسهيل حركة

السلع والخدمات بين البلدين.

ثانياً: فرص الاستثمار المشترك
تتوفر فرص واعدة للاستثمار المشترك في مجالات الطاقة، البتروكيماويات، الصناعات الدوائية، والزراعة. التكامل بين الخبرة المصرية في بعض الصناعات التحويلية والموارد الجزائرية يمكن أن يخلق كتلة اقتصادية قوية تنافس في الأسواق الأفريقية والأوروبية. تفعيل مناطق لوجستية مشتركة يمكن أن يعزز سلاسل الإمداد بين البلدين.

ثانياً: الرؤية المستقبلية للسياسة التشريعية
المستقبل يتطلب تنسيقاً تشريعياً أكبر بين البلدين لتقريب القوانين المنظمة للاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية. هذا التقارب سيقلل من تكاليف الامتثال للشركات العاملة في البلدين ويشجع على اندماج الأسواق. التعاون القضائي في إنفاذ الأحكام التجارية سيكون خطوة حاسمة نحو بناء ثقة متبادلة بين رجال الأعمال في وادي النيل والجزائر الخضراء.

الخاتمة العامة

إن دراسة السياسة التشريعية التجارية في مصر والجزائر تكشف عن إرادة إصلاحية حقيقية في كلا البلدين، تهدف إلى بناء بيئة أعمال عصرية تنافس عالمياً. ورغم التحديات البيروقراطية والاقتصادية، فإن المسار يتجه بوضوح نحو التحرر والرقمنة وحماية الاستثمار.

إن التقارب القانوني بين البلدين يمثل فرصة تاريخية لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي. ومن خلال معالجة الثغرات التشريعية، وتحسين كفاءة القضاء، ومكافحة الفساد، يمكن لمصر والجزائر أن تكونا قطبي نمو اقتصادي في المنطقة.

يوصي هذا الكتاب بضرورة الاستمرار في مراجعة التشريعات بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، مع الحفاظ على الخصوصية الوطنية. كما يوصي بتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص لضمان أن القوانين تعكس واقع السوق واحتياجاته الفعلية.

المراجع

أولاً التشريعات

1. قانون الاستثمار المصري وتعديلاته
2. قانون الاستثمار الجزائري الجديد
3. القانون التجاري المصري رقم 17 لسنة 1999
4. القانون التجاري الجزائري
5. قوانين الضرائب والرسوم في مصر والجزائر
6. قوانين العمل في البلدين
7. قوانين حماية المستهلك والمنافسة

ثانياً الكتب والمراجع

1. د. محمد كمال عرفه الرخاوي، السياسة التشريعية وحماية الاستثمار،
2. د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني
3. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون التجارة
4. د. فاروق حمادة، شرح القانون التجاري الجزائري

5. تقارير البنك الدولي حول بيئة الأعمال
6. دراسات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ثالثاً التقارير والدوريات
1. تقارير هيئة الاستثمار المصرية
2. تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية
3. مجلة الاقتصاد والتجارة الصادرة عن الجامعات المصرية
4. مجلة العلوم التجارية الصادرة عن الجامعات الجزائرية
5. تقارير غرف التجارة والصناعة في البلدين

تم بحمد الله وتوفيقه
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. محمد كمال عرفه الرخاوي
حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف